المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 05-09-2006
الصفحـات : 15
العـــدد : 4712
المسلسل : 88

الملك يوافق على افتتاح كليات جديدة في مناطق ومحافظات المملكة

15 ألف فرصة ابتعاث إلى أمريكا و3 آلاف إلى دول شرق آسيا

«الاقتصادية» من الرياض

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي، على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته التي عقدها أخيرا، من بينها موافقته على أن يكون برنامج الابتعاث إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا باسم "برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للابتعاث الخارجي".

ورفع الدكتور خالد بن محمد العنقري وزير التعليم العالي بهذه المناسبة بالغ الشكر والامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين على هذه اللفتة الكريمة، التي تدل على حرصه على أبنائه الطلاب والطالبات، وتهيئة الظروف المناسبة للنهل من العلوم والمعرفة، والحصول على المؤهلات ليعودوا إلى وطنهم ويسهموا في تنميته.

وقال الدكتور العنقري: "إن هذا البرنامج يعد أضخم برنامج للابتعاث الحكومي، يتم اعتماده في المملكة، وذلك لكونه خصص 15 ألف فرصة ابتعاث إلى الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثة آلاف فرصة لبعض دول الشرق، بحيث يتم إرسال المرشحين على فترات وفق الخطة الموضوعة للبرنامج". وأضاف أن البرنامج سيشمل جميع المراحل: الدكتوراة، الماجستير، الزمالة والبكالوريوس، وفق نسب معينة، كما أنها ستكون في التخصصات العلمية التي تحتاجها سوق العمل، وربما لا تتوافر دراستها داخل المملكة لجميع الطلاب المتميزين لمحدودية الاستيعاب في هذه التخصصات، وخاصة تخصصات الطب، الهندسة، الحاسب الآلي، الرياضيات والفيزياء.

وأبان وزير التعليم العالي، أن من بين القرارات التي حظيت بالموافقة السامية، الموافقة على إنشاء جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية وعلى نظامها الأساسي،

د. خالد العنقري

كما وافق المجلس على معايير افتتاح كليات جديدة في مناطق ومحافظات المملكة، مشيراً إلى أن أبرز ما تميزت به هذه المعايير أنها ستكون قاعدة تبنى عليها عند النظر في افتتاح مؤسسات تعليمية جديدة في أي منطقة من مناطق المملكة ومحافظاتها، حيث سيراعى في ذلك الأولويات للمناطق الأكثر احتياجا لإنشاء تلك المؤسسات.

وقال وزير التعليم العالي: "إن من المعايير التي ستؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات افتتاح كليات جديدة في أي منطقة من مناطق المملكة، الكثافة السكنية، تلبية احتياجات سوق العمل، مراعاة الطاقة الاستيعابية للجامعات الكبرى القريبة، حجم المجتمع الطلابي في التعليم العام، الموقع الجغرافي للكلية المقترح افتتاحها، مدى توافر التعليم الأهلي في المنطقة من عدمه"، مؤكدا أن هذه المعايير ستؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات افتتاح كليات جديدة في أي منطقة من مناطق المملكة.

وأشار الدكتور العنقري إلى أنه بناء على هذه المعايير تمت موافقة المجلس على إنشاء بعض الكليات في مختلف مناطق المملكة، وهذه الكليات هي كلية للعلوم الطبية التطبيقية وكلية للهندسة في محافظة الخرج، كلية للمجتمع في محافظة الجبيل، كلية للتمريض في جامعة الملك خالد وكلية للمجتمع في محافظة النماص.

وأوضح وزير التعليم العالي، أن المجلس وافق على تحويل قسم

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 05-09-2006 العـــدد : 4712
الصفحـات : 15 المسلسل : 88

الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى كلية مستقلة تسمى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، والموافقة على إعادة هيكلة كلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود، حيث تم فصلها إلى كليتين إحداهما تسمى كلية إدارة الأعمال، والأخرى تسمى كلية الأنظمة والعلوم السياسية، إضافة إلى موافقة المجلس على إعادة هيكلة قسم علوم صحة المجتمع في كلية العلوم الطبية التطبيقية في جامعة الملك فيصل، حيث تم تحويل البرامج الموجودة فيه إلى أقسام مستقلة تسمى قسم تقنية المعلومات الصحية، وقسم صحة البيئة، وقسم التثقيف الصحي.

وأضاف وزير التعليم العالي، أن المجلس وافق على إنشاء العديد من العمادات المساعدة في بعض الجامعات، وهي عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة، عمادة شؤون الأساتذة والموظفين في جامعة حائل، وكذلك عمادة للتطوير الأكاديمي في جامعة حائل، وإنشاء مركز لبحوث الثروة السمكية في شاطئ العقير يتبع جامعة الملك فيصل.

وأشار الدكتور العنقري إلى أن المجلس وافق على تكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات، وكلاء لبعض الجامعات، حيث تم تكليف الدكتور حاتم بن عبد الرحمن أبو السمح وكيلاً لجامعة الملك سعود للدراسات والتطوير والمتابعة، وتجديد تكليف الدكتور سليمان بن صالح الخزي وكيلاً للجامعة الإسلامية، وتجديد تكليف الدكتور إبراهيم بن علي العبيد وكيلاً للجامعة الإسلامية للتطوير وخدمة المجتمع والشؤون الطلابية، وتجديد تكليف الدكتور بندر بن فهد السويلم وكيلاً لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون المعاهد العلمية، كما تمت الموافقة على تمديد خدمة 86 عضواً من أعضاء هيئة التدريس في مختلف المؤسسات التعليمية لبلوغهم السن النظامية.